



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشر تخطيطية يومية

أخبار الساعة

الثلاثاء 14 أكتوبر 2008 - السنة الخامسة عشرة - العدد (3953)

محتويات العدد

- * تأكيد الثقة بالاقتصاد الوطني
- * تقارير إعلامية غربية: أبطيبي تشهد طفرة ثقافية
- * شروط إيرانية للحوار مع الولايات المتحدة
- * جدل حول استراتيجية "الناتو" في أفغانستان
- * أبعاد إعلان المالكي عدم الحاجة إلى القوات البريطانية
- * تراجع أسعار النفط بفعل الأزمة المالية العالمية
- * توقعات الحروب المقبلة ستكون "مالية"





تأكيد الثقة بالاقتصاد الوطني

المواقف الرسمية الأخيرة التي صدرت عن القيادة الإماراتية بشأن وضع الاقتصاد الوطني في ظلّ الأزمة المالية العالمية الخانقة، انطوت على رسالة مهمة مفادها أن الاقتصاد الإماراتي قوي وقادر على مواجهة أيّ تداعيات لهذه الأزمة، وأن الدولة لديها من القدرات والسياسات والآليات ما يمكنها من خلالها تأكيد الثقة به والتدخل في أيّ وقت لمعالجة أيّ مشكلة مهما كانت طبيعتها أو حجمها. ففي موقف واضح وقوي أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- «متانة اقتصادنا الوطني وكفاءة جهاز الدولة المصرفي». هذا التأكيد من قبل صاحب السمو رئيس الدولة تأسس على إجراءات تمّ إقرارها من ناحية، ومعطيات اقتصادية تتعلق بوضع الجهاز المصرفي والاقتصاد المحلي بشكل عام من ناحية أخرى. فقد أقرّ مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي -رعاه الله- إجراءات وقائية عدة مهمة ومتقدمة للحفاظ على النمو الاقتصادي الحادث في البلاد، أهمّها ضمان الودائع والمدّخرات في المصارف الوطنية، وتوفير ضمانات عمليات الاقتراض فيما بين البنوك العاملة في الدولة، وضخّ السيولة اللازمة في الجهاز المصرفي في حال تطلّب الأمر ذلك. إضافة إلى ذلك فإن الأرقام التي أشار إليها محافظ «مصرف الإمارات المركزي»، سلطان بن ناصر السويدي، تؤكد الموقف القوي الذي تتمتع به البنوك الإماراتية، خاصة أن 75٪ من ملكية ودائع العملاء في هذه البنوك تعود إلى المواطنين وليس لأجانب يخشى من إقدامهم على سحبها وإخراجها إلى الخارج تحت وطأة الأزمة المالية في العالم.

لقد جاء التدخل الحكومي في الوقت المناسب تماماً، ليردّ عملياً على بعض الشائعات الخطرة التي تمّ تداولها مؤخراً حول حالة بعض البنوك المحلية، وليوجّه رسالة تطمين واضحة إلى الأسواق وإلى المستثمرين في الداخل والخارج بأن استثماراتهم وأموالهم في أمان لأن الدولة هي التي تضمنها، ولهذا فقد كان ردّ الفعل عليها سريعاً عبر تأكيدات الخبراء أنها سوف تسهم في الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي الذي تشهده الدولة من ناحية، وتؤكد جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى، وعبر التحسّن الذي لحق بسوق الأسهم واتجاه مؤشّراته إلى الصعود الملحوظ بعد الإعلان عن الإجراءات الحكومية، وهذا يعكس الثقة بجدية الحكومة في التعامل مع الموقف، والمصادقية التي تحظى بها إجراءاتها. في ظلّ أجواء الخوف التي تنتاب المستثمرين وأصحاب الأعمال والمودعين في المصارف على وقع الأزمة المالية العالمية، فإن الأمر يحتاج إلى مواقف قوية ورسائل واضحة تعيد الاطمئنان إلى النفوس من جديد، وعندما تأتي هذه المواقف والرسائل من أعلى مستويات الحكم، كما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن تأثيرها يكون أكبر وأكثر إيجابية في طريق تأكيد الثقة بالاقتصاد الوطني، وهي إحدى سماته المميزة على الدوام.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

جدي مدبولي

علاء جمعة

كرمة المهري

د. باسل بشير

د. الزين الجمري

موقع المنشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

على خلفية إعلان كروي ترشحه للانتخابات الرئاسية

إيران: التيار الإصلاحى بين الانقسام وتكريس الحضور

في خطوة على بدء السباق الرئاسي في إيران مبكراً، أعلن مهدي كروي، رئيس مجلس الشورى الإيراني الأسبق، الأحد الماضي، ترشحه للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في يونيو ٢٠٠٩، ويعتبر هذه الإعلان أول ترشيح معلن من جانب التيار الإصلاحى في مواجهة الرئيس أحمدى نجاد والتيار المحافظ الذي يسيطر على مقاليد الأمور في البلاد. ورغم القلق بشأن القرار الذي اتخذته كروي بصورة منفردة، كونه يلقي بظلاله على حظوظ الإصلاحيين في الانتخابات المقبلة، واحتمالات تفتت الأصوات لوجود أكثر من مرشح، وعدم الاتفاق على مرشح واحد يمثل الإصلاحيين، ويقوى فرصتهم في العودة إلى السلطة، فإن كروي حاول التخفيف من هذه المخاوف، حيث أعلن استعداده الانسحاب لاحقاً لمصلحة مرشح إصلاحى، تتزايد حظوظه في الفوز بالانتخابات. وقد رأت بعض المصادر أن ذلك يشير إلى رغبة التيار الإصلاحى في تكريس وجوده على الساحة الإيرانية، من خلال خطوة كروي الاستباقية، لأنه أول مسؤول سياسى في البلاد يعلن ترشحه للانتخابات. إضافة إلى ذلك، يمثل هذا الإعلان بداية مبكرة للتنافس الانتخابى بين الإصلاحيين، والرئيس في وقت سابق التصرف وكأنه الرئيس القادم، ما يعزز فرصه في الفوز بالانتخابات المقبلة. وفي مؤشر على معارضة الإصلاحيين هذا الدعم، حمل كروي الرئيس نجاد مسؤولية تردى الأحوال الاقتصادية، في ظل وصول التضخم إلى معدلات مرتفعة، وتسجيل الأسعار زيادة بأكثر على ٢٩٪ في نهاية سبتمبر الماضى، نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الإيرانية، والتي لم تؤد إلى تحسّن الأحوال الاقتصادية، ورغم الطفرات التي شهدتها أسعار النفط في فترات سابقة خلال هذا العام، الأمر الذي أثار مخاوف بعضهم بشأن تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية في اقتصاد إيران.

وبرغم ذلك فإن بعض المراقبين يرون في خطوة كروي بوادر انقسامات داخل التيار الإصلاحى على ضوء مجموعة من العوامل، أولها، سعي كروي إلى تكريس حضوره داخل الجبهة الإصلاحية، فهو يريد إرسال إشارة إليها بأنه البديل المناسب لخوض هذا السباق في ظل الغموض الذي يكتنف موقف الرئيس الإيراني السابق، محمد خاتمي، وبعد أن طرح اسم محمد علي نجافي، العضو في مجلس مدينة طهران كبديل لخاتمي.

٣

* أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤

تحرك نوعي في توقيت مناسب



* تقارير وتحليلات

٥

الجدل حول استراتيجية «الناتو» في أفغانستان

٦

أبعاد إعلان المالكي عدم الحاجة إلى القوات البريطانية

٧

الفرصة الأخيرة للتوصل إلى حل سلمي بشأن طموحات إيران

٨

النوية

٩

تراجع أسعار النفط بفعل الأزمة المالية

١٠

«واشنطن بوست» تتوقع: الحرب العالمية المقبلة ستكون حرباً

١١

مالية

١٢

«الجزنة» الأمريكية قادرة على تخفيف حدة الركود الحالي

١٣

خبراء: الأزمة المالية العالمية أعادت رسم الحدود بين الأسواق

١٤

والحكومات



* أخبار الساعة حول العالم

واشنطن

١٥

«نيويورك تايمز»: أبوظبي تشهد نقلة ثقافية هائلة

١٦

محللون يطالبون بوش بتهيئة الطريق للإدارة المقبلة

١٧

لندن

١٨

أوين: يجب تحذير إسرائيل من عواقب ضرب إيران

١٩

تل أبيب

٢٠

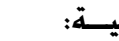
مصادر: مفاوضات سعودية-إسرائيلية-فلسطينية



* متابعات اقتصادية

٢١

متابعات إعلامية:



٢٢

محطات بارزة في السباق الرئاسي الأمريكي





لعرقلة الاتفاق بين بغداد وواشنطن

جنرال أمريكي: إيران «ترثدو» نواباً عراقيين

اتهم قائد القوات الأمريكية في العراق، الجنرال رايوند أوديرنو، إيران برشوة نواب في البرلمان العراقي، من أجل عرقلة اتفاقية أمنية تسمح للقوات الأمريكية بالبقاء في العراق بعد نهاية هذا العام. وقالت صحيفة «واشنطن بوست» إن الجنرال أوديرنو قال في مقابلة معها إن إيران تعمل في السر والعلن لعرقلة الاتفاق بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية والذي يجب أن يوافق عليه البرلمان العراقي. وقال الجنرال أوديرنو إن التقارير الاستخباراتية تشير إلى أن الإيرانيين يدفعون أموالاً لنواب عراقيين كي يصوتوا ضد الاتفاقية.



سحب القوات من الشرق الأوسط ووقف دعم إسرائيل

إيران تحدد شروطاً لإجراء محادثات مع الولايات المتحدة

قال أحد مستشاري الرئيس محمود أحمددي نجاد البارزين، إن إيران ستجري محادثات مع الولايات المتحدة فقط، في حال انسحاب قواتها من الشرق الأوسط، وإذا أوقفت واشنطن دعمها ومساندتها لإسرائيل. وقال مهدي كالهو، مستشار أحمددي نجاد للشؤون الثقافية والإعلامية، لـ «وكالة الأنباء الإيرانية» الرسمية، إنه طالما استمرت القوات الأمريكية في البقاء بالمنطقة وطالما استمر دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، فلن يتم إجراء هذه المحادثات. ولم يتضح ما إذا كانت تعليقات كالهو تعكس آراء الحكومة. لأن كالهو ليس مسؤولاً عن قضايا السياسة الخارجية، بالرغم من منصبه الرفيع.



أوروبا تخصص تريليوني دولار لإنقاذ المصارف

أعلنت الحكومات الأوروبية أنها خصصت نحو تريليوني دولار لحماية مصارف القارة من خلال ضمانات وغيرها من الإجراءات الطارئة. ووصل إجمالي حجم الأموال التي تعهدت بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا والنمسا والبرتغال بتقديمها في الأيام الماضية إلى ١,٩٦ تريليون دولار. ويعتبر هذا التمويل هو أقصى ما يمكن تقديمه وقد لا ينفق بالكامل.

«الخزانة» الأمريكية تعتزم ضخ ١٢٥ مليار دولار

في تسعة بنوك أمريكية

قال مصدر مالي مطلع، إن وزارة الخزانة الأمريكية من المتوقع أن تضخ ١٢٥ مليار دولار من رأس المال في أكبر تسعة بنوك أمريكية، وذلك في إطار خطة طوعية أكبر لضخ ٢٥٠ مليار دولار لاستعادة الثقة في أسواق الائتمان، والحد من الفوضى التي أصابت النظام المالي العالمي. وقال المصدر إنه من المتوقع أن يكشف النقاب عن الخطة اليوم، حينما تكشف حكومة بوش أيضاً عن عزمها السماح للمؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع بالتأمين على الديون الممتازة التي تصدرها البنوك ومؤسسات الإقراض لمدة ثلاثة أعوام.



«كاديا» و«العمل» يتفقان

على تشكيل حكومة إسرائيلية

توصل حزبا «كاديا» و«العمل» على تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني. وقد وقّع الحزبان الاتفاق بعد جلسة مفاوضات ماراتونية استغرقت ١٩ ساعة، وبموجبه سيتحالف نواب «حزب العمل» وعددهم ١٩ عضواً مع كتلة «كاديا» البرلمانية التي تتشكل من ٢٩ عضواً من أجل تشكيل حكومة ائتلافية. إلا أن التحالف بين الحزبين لن يضمن لهما أغلبية برلمانية تؤمن تشكيل الحكومة، لذلك فإن ليفني ستكون في حاجة لانضمام حزبين صغيرين على الأقل إلى الائتلاف المزمع تشكيله. وقد تعهدت ليفني، المكلفة تشكيل الحكومة بالمضي قدماً في المفاوضات مع الفلسطينيين.



الحكومة الكويتية تقر برنامجاً

«لإعادة تأهيل المتطرفين»

قالت الكويت إنها وافقت على خطة لإعادة تأهيل المتطرفين الإسلاميين في البلاد «لإزالة الأفكار الهدامة» من عقولهم. وذكرت «كونا» أن مجلس الوزراء أقر البرنامج خلال اجتماعه أمس. لكن الوكالة لم تقدم المزيد من التفاصيل ولم يتضح على الفور عدد الأشخاص الذين سيشملهم هذا البرنامج.



تحرك نوعي في توقيت مناسب

المصرفي في كثير من دول العالم من انهيارات وموجات إفلاس هائلة. حصاد الخطوات الرسمية في هذا الاتجاه لن يقتصر على الشق النفسي بل سيغال تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني وتنافسيته على صعيد جذب رؤوس الأموال من الخارج باعتبار الإمارات ملاذاً مصرفياً واستثمارياً آمناً، وفي هذا الإطار يصبح الضمان الحكومي للدائع ذا قيمة نوعية هائلة، كما يشجع الشركات والمستثمرين على التخلي عن الشعور بالقلق إزاء ما هو قادم، ومواصلة العمل والبناء وإطلاق ما يخططون له من مشروعات استثمارية بعد الاطمئنان والتأكد من مناعة النظام المصرفي الوطني وقوته. هذه التطمينات الرسمية لا تستهدف تحصيل الاقتصاد الوطني في مواجهة المتغيرات الخارجية الطارئة فقط، بل تنطوي كذلك على رغبة في فتح آفاق جديدة أمام الاقتصاد للاستفادة مما يتوقع أن تفرزه «الأزمة المالية العالمية» من معطيات وواقع مالي عالمي جديد، من شأنه أن يعزز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي واقتصادي واستثماري عالمي. الإجراءات الوقائية الأربعة المعلنة حتى الآن هي بدورها انعكاس لإدارة منهجية تتأهب للتعاطي مع أي إفرازات لـ «الأزمة المالية العالمية»، وهي استمرار للنهج الذي اختطته الحكومة الحالية في سياساتها، حيث التفاعل المباشر والناجع مع أي تطورات أو أحداث، ولكن يبقى على المصارف الوطنية مسؤولية حسن إدارة التفاصيل وتوظيف هذا الدعم اللامحدود في مواضعه والاستفادة من دروس «الأزمة المالية» الراهنة في الغرب، خصوصاً على صعيد سياسات الإقراض، كي يبقى نظامنا المصرفي قوياً وآمناً، وكي تستمر مسيرتنا التنموية من دون منغصات، وكي تبقى الإمارات واحة آمنة.

جاءت تأكيدات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- بشأن متانة الاقتصاد الوطني وكفاءة الجهاز المصرفي، لتبث مزيداً من الثقة والهدوء والطمأنينة لدى الأسواق المحلية والمودعين والمستثمرين، ولا سيما أن هذه التأكيدات تراكمت مع تبني مجلس الوزراء، الذي انعقد أول من أمس، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، إجراءات وقائية داخلية لحماية الاقتصاد الوطني وضمان استمرارية قوة الدفع التنموية وتبديد أي شائعات أو مخاوف أو مزاعم في هذا الإطار. عندما يؤكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، توجه حكومته في المرحلة الراهنة، قائلاً «إننا جادون في حماية نظامنا المالي وقطاعنا المصرفي حفاظاً على المصالح العليا لدولتنا وشعبنا»، فإن في ذلك رسالة واضحة لا لبس فيها بأن الاقتصاد الإماراتي قوي وصلب وقادر على مواجهة تداعيات «الأزمة المالية العالمية»، والتعاطي مع إفرازاتها وتأثيراتها، التي طالت جميع اقتصادات العالم، وهي رسالة ثقة وطمأنينة إلى المودعين والمستثمرين أيضاً بشأن متانة النظام المصرفي، بعدما انتاب بعضهم الخوف والقلق في ظل ما يرونه من زلزال مالي ضرب الكثير من البنوك العملاقة في كثير من دول العالم. التدخل الرسمي على هذا المستوى جاء في توقيت مثالي، ومنح المناخ الاقتصادي دفعة ثقة كانت بحاجة ماسة إليها، حيث تلعب العوامل النفسية دوراً حيوياً في ظروف كهذه، ورغم ثقة الجميع بأداء الاقتصاد الوطني، ومعطياته وركائزه ودعائمه القوية، ولم يكن يبقى سوى إزالة أي أثر للتأثيرات النفسية السلبية الناجمة عما يشهده القطاع

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات مقابل الدولار
↑	١٠٢,٧١٦٠	↑	١,٧٥٠,٨	↑	١,٣٦٨٠	
الغاز الطبيعي سنت / م مكعب		مزيج برنت دولار / برميل		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	٠,٣٢٤	↑	٢٤,٤٠٨	↑	٠,٩٦	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		
↑	٩٣٥٥,٥٦	↑	٩٣٦,٤٢	↑	١٩٤,٧٤	
	١٠٧٩,١٣		٩٣٨٧,٦١		١٨٤٤,٢٥	

المؤشرات العامة

سوق أبوظبي المالي

المؤشر العام	+ ٦,٩٢٪
الشركات المرتفعة	(٣٩) شركة
الشركات المنخفضة	شركة واحدة
الشركات الثابتة	شركتان

سوق دبي المالي

المؤشر العام	+ ١٠,٥٣٪
الشركات المرتفعة	(٣٠) شركة
الشركات المنخفضة	شركتان
الشركات الثابتة	شركة واحدة



تضارب التصريحات يعكس خلافات حولها..

الجدل حول استراتيجية «الناتو» في أفغانستان

تعكس التصريحات المتضاربة التي يطلقها القادة العسكريون حول استراتيجية «الناتو» في أفغانستان أن التحديات التي يواجهها التحالف الدولي، لا تقتصر على مواجهة «طالبان» و«القاعدة» هناك فقط، بل تشير إلى خلافات بين الأطراف الدولية بشأن التعاطي مع الأزمة في بعدها السياسي والعسكري.

الحوار مع «طالبان»، في ظل النجاحات التي حققتها قوات التحالف في إقليم أورو زجان، المجاور لإقليم هلمند، الذي تسيطر عليه القوات الهولندية، ووفقاً لمصادر في وزارة الدفاع الهولندية، فإن ٥٧٪ من سكان الإقليم، المتوزعين في المدن والبلدات والقرى، تحت حماية قوات الحلف وسيطرتها، إلى جانب الجيش والشرطة والأفغانيين. وكانت المصادر الأمريكية تعتبر أن هذا الإقليم مهدد حركة «طالبان»، ما يعني أن هناك تراجعاً ملحوظاً في أعمال العنف التي تقوم بها «طالبان»، يضاف إلى ذلك تمكن القوات الأفغانية وقوات التحالف من قتل العشرات من مقاتلي الحركة، من بينهم الملا قدرة الله، زعيم إحدى المجموعات المقاتلة.

* وجود تجاوب من قبل السكان ببعض المناطق الأفغانية في القتال ضد «طالبان» و«القاعدة»، حيث قال مسؤولون أفغان في إقليم «وارداك» إن بعض القرويين الأفغان بالإقليم أجبروا عناصر من حركة «طالبان» على مغادرة منطقتهم في أعقاب هجمات نفذتها تلك العناصر. وذكر محافظ الإقليم أن السكان المحليين اشتبكوا مع مقاتلي «طالبان» إثر إطلاق هؤلاء صواريخ على مقر إدارة المقاطعة. ويشير ذلك إلى تحول في طريقة تعاطي سكان بعض الأقاليم مع حركة «طالبان»، التي استهدفت بعض العناصر المدنية، واتحد هؤلاء لطرد مسلحي «طالبان». وفي السياق نفسه أفادت تقارير أخرى بأن قادة القبائل في المنطقة، اتفقوا على محاولة منع «طالبان» من شن هجمات، ونادراً ما يواجه مسلحو حركة «طالبان» معارضة من سكان محليين.

برغم أن التصريحات التي ظهرت في الآونة الأخيرة حملت نبرة تشاؤمية حول تحقيق نصر حاسم على عناصر «طالبان» و«القاعدة» في أفغانستان، بعد تزايد هجماتها على قوات التحالف الدولي، والمخاوف من وصولها إلى كابول، وانطلقت دعوات عدة حول ضرورة الحوار مع «طالبان»، باعتبارها أحد الوسائل التي يمكن من خلالها معالجة الأزمة الراهنة هناك. جاءت تصريحات الجنرال ديفيد ماكيرنان، قائد القوات الدولية في أفغانستان، والتي قال فيها إن «الناتو» لا يخسر الحرب ضد «طالبان» في أفغانستان، لكن لا يوجد عدد كافٍ من القوات لتوفير الأمن للشعب الأفغاني، لتشير إلى عدم وجود اتفاق حول الاستراتيجية التي من خلالها يتم التعاطي مع الأزمة. واعتبر ماكيرنان، أن هناك بعض العوامل التي تساعد على حسم القتال الدائر مع «طالبان» منها مشاركة الشعب في القتال مع القوات الدولية ضد «طالبان»، وهذا لن يتأتى إلا من خلال وجود حكم رشيد، وإحداث تنمية اقتصادية إلى جانب توافر الأمن، وهو الدور الذي ستضطلع به قوات الأمن الأفغانية، التي تحتاج إلى تطوير قدراتها وتفعيل دورها من خلال إشراك المزيد من الجنود الأفغان، وقوات الشرطة في تحقيق الأمن. وملاحقة تجارة المخدرات، التي تعتمد عليها الحركة في تمويل أنشطتها العسكرية. خروج التصريحات المتضاربة من بعض القادة العسكريين في «الناتو»، فسره بعض المراقبين بأنه مؤشر على استمرار الانقسامات داخل الحلف، حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها مع «طالبان»، الأمر الذي يمكن النظر إليه في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها:

* ثمة تراجع عن دعوات الحوار التي أطلقت مؤخراً بشأن



أبعاد إعلان المالكي عدم الحاجة إلى القوات البريطانية

حملت دعوة رئيس الحكومة العراقية، نوري المالكي، بريطانيا إلى سحب قواتها من العراق في هذا الوقت، تساؤلات المراقبين عن الأبعاد السياسية لهذه الدعوة خاصة، وفي هذا الوقت تحديداً.

آنذاك في مسانده في حربه ضد الميليشيات. * في هذا السياق، يحمل النقد الذي وجهه المالكي إلى الاتفاق الذي أبرمته القوات البريطانية مع ميليشيا «جيش المهدي» في وقت سابق من بداية العام الجاري، على أن هذه القوات، قد انحازت إلى الميليشيات، بدلاً مما يفترض أن تقوم به، وهو مساندة القوات العراقية وتثبيت «شرعية الحكومة» التي يترأسها المالكي نفسه، خاصة أن جوهر الاتفاق بين القوات البريطانية و«جيش المهدي» كان ينصب على عدم مهاجمة الأخير هذه القوات، مقابل منح الميليشيات فرصة بسط سلطتها على المدينة، وفقاً لتفسير المالكي نفسه.

* مراقبون يرون أن إعلان المالكي هذا، يمثل رسالة إلى الحكومة البريطانية، وهي عدم مطالبة الأخيرة بإبرام «اتفاق أممي» على غرار «الاتفاق الأممي» الجاري بحثه بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية، خاصة أن حكومة لندن دعت في مرات عديدة إلى ضرورة إبرام اتفاق مع بغداد لتنظيم وجودها في العراق على غرار الوجود الأمريكي المحتمل فيه، خاصة أن التفويض الدولي لوجود القوات متعددة الجنسيات في العراق، بموجب الفصل السابع، ينتهي نهاية العام الجاري.

* فضلاً عن هذا، فإن المالكي، في إعلانه هذا، كما يرى مراقبون، إنما يؤكد للمشككين في سياسته، أنه يرفض أي وجود أجنبي على الأراضي العراقية من جهة، وأن القوات العراقية أصبحت جاهزة لفرض الأمن في العراق بما فيه الجنوب العراقي من جهة ثانية.

ويمكن القول أيضاً، كما يتوقع مراقبون، أن يكون ردّ الفعل الرسمي البريطاني على إعلان المالكي هذا، محفوفاً بعدم الرضا، خاصة أن لندن لا تزال تأمل في أن تحتفظ ببعض الوجود هناك.

أعلن رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي أن الوقت قد حان كي ترحل القوات البريطانية، لأنه لم تعد هناك حاجة إليها، ويجب أن تعود إلى بلادها، معرباً عن اعتقاده بأن وجودها في العراق لم يعد ضرورياً لحفظ الأمن والسيطرة على البلاد، وقال «يمكن الاستفادة منها في بعض المجالات التكنولوجية، أما كقوة مقاتلة فلا نعتقد بأن وجودها ضروري»، ومنتقداً في الوقت نفسه، الاتفاق السابق الذي أبرم بين هذه القوات و«جيش المهدي»، طبقاً لما نقلته صحيفة «التايمز» البريطانية، أمس. محللون سياسيون يفسرون تصريح المالكي هذا على خلفية مواقف سياسية عديدة تتعلق بعضها بوجود القوات البريطانية ذاتها، والدور العسكري الذي نقّذته خلال السنوات الماضية من جهة، والتصوّرات الحكومية الرسمية إزاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق بوجه عام من جهة ثانية، ولعلّ أبرز التحليلات التي تفسّر هذا التصريح تندرج ضمن الرؤى التالية:

* على خلفية مواقف القوات البريطانية، يعتقد المالكي بأن قرار القوات البريطانية الانسحاب من مدينة البصرة (٤٥٠ كلم إلى الجنوب من بغداد) نهاية شهر ديسمبر الماضي، إلى قاعدة مطار البصرة، الواقع خارج المدينة، كان قراراً سابقاً لأوانه بـ «كثير»، واعتقاد المالكي بهذا، كما يفسره مراقبون، ينطلق من أنه كان يخطط في تلك الفترة للاستعانة بهذه القوات، وهي داخل البصرة لمطاردة ميليشيا «جيش المهدي» التابع لرجل الدين الشيعي، مقتدى الصدر، في الحملة التي شنها نهاية مارس الماضي ضدّهم، لكن القرار البريطاني حال دون ذلك، الأمر الذي اضطرّ المالكي، آنذاك، إلى الاستنجاد بالقوات الأمريكية لسدّ النقص والفرغ «اللوجيستي البريطاني» في منطقة المعارك التي استمرت أسابيع عدة مع «جيش المهدي» بدلاً مما كان يفترض أن تقوم به القوات البريطانية



الفرصة الأخيرة للتوصل إلى حل سلمي بشأن طموحات إيران النووية

تطورات المرحلة المقبلة في المواجهة مع إيران بشأن برنامجها النووي ستعتمد على ما يتخذ من قرارات بشأن الاستثمار في قطاع النفط الإيراني، ويرى مراقبون أن حظر الاستثمار في قطاع النفط، الذي يشكل ٨٥٪ من عائدات البلاد، سيؤدي إلى تعزيز موقف مجلس الأمن في هذه الملف وطمأنة الدول التي تشعر بقلق إزاء إيران.

من الديزل خلال فترة السنوات الست السابقة. الزيادة في استهلاك الديزل، إلى جانب سوء الإدارة والمشكلات في قطاع التكرير، أدت إلى استيراد إيران نحو نصف استهلاكها اليومي من الديزل. واضطرت الحكومة الإيرانية في الآونة الأخيرة إلى العمل بنظام البطاقة التموينية للمستهلكين، وهو نظام من شأنه التخفيف من حدة استهلاك منتجات النفط، على الرغم من أنه لم يجد قبولا وسط قطاعات واسعة من السكان.

ارتفعت أسعار النفط خلال الشهور السابقة ووصلت إلى أكثر من الضعف. ولكي يحدث الانهيار المتوقع لصادرات النفط الإيراني، ينبغي على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات أكثر كي يضمن نتائج فاعلة لوقف الاستثمارات الخارجية في قطاع النفط الإيراني. وزارة الخزانة الأمريكية حظرت من جانبها مستثمرين ومديرين من العمل في قطاع النفط الإيراني. وفي عام ٢٠٠٦ أقنعت الحكومة اليابانية شركة وطنية تعمل في مجال استكشاف النفط بالتخلي عن اتفاق أبرمته مع طهران، على الرغم من أن اليابان كانت في ذلك العام أكبر مستهلك للنفط الإيراني، إذ كانت تتلقى ٨,٧٪ من احتياجاتها من النفط الخام من إيران.

ويخلص المقال إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والأطراف الأخرى التي تشعر بقلق تجاه الطموحات النووية الإيرانية، يمكن أن تصبح في موقف أفضل يمكّنها من الضغط على إيران إذا انتهجت سياسات تساعد على تقليص عائدات النفط الإيراني. عند ذلك سيجد النظام الإيراني، الذي يعتمد في استمراره في السلطة على عائدات النفط بصورة شبه كاملة، أن لا خيار أمامه سوى التعامل على نحو بناء مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية فيما يتعلق بالبرنامج النووي وقضايا أخرى ذات صلة بالأمن الدولي.

جاء في مقال نشرته مجلة «ذا أميريكان» إن خمس سنوات مرت على جهود الغرب ومساعيه الرامية إلى وقف النشاط النووي الإيراني دون تحقيق أي نجاح في ذلك.

ويقول كاتب المقال، روبرت هاديك، إن الحكومة الإيرانية تعتمد بصورة رئيسية على عائدات صادراتها من النفط الخام. وتشكل هذه العائدات نسبة ٨٥٪ من مجمل دخل الحكومة الإيرانية. وكان روجر شتيرن، الباحث بـ «جامعة جون هوبكنز»، قد أجرى دراسة العام الماضي أشارت نتائجها إلى احتمال تراجع صادرات النفط الإيراني إلى الصفر بنهاية عام ٢٠١٤-٢٠١٥، على اعتبار أن استثمارات إيران المستقبلية في قطاع النفط لن تكون كافية لدرء الانهيار في إنتاج الحقول الحالية، كما أشارت التوقعات إلى ازدياد طلب إيران على منتجات النفط. وتضمنت نتائج الدراسة أيضا توقعات بأن يتجاوز استهلاك إيران من منتجات النفط إنتاجها الفعلي منه، وبذلك ستصل عائداتها منه إلى الصفر. نتيجة لذلك، حسبما جاء في الدراسة، من المحتمل أن تواجه إيران أزمة مالية مطلع العقد المقبل بسبب تراجع عائداتها النفطية، التي تشكل ٨٥٪ من دخل الحكومة. يضاف إلى ذلك أن إيران تعتمد بصورة رئيسية على الخبرة الخارجية في مجال ترقيّة إنتاجها النفطي وتعزيزه من الحقول الحالية وتطوير حقول جديدة. وتحظر إيران ملكية أي جهة خارجية في قطاعها النفطي، فضلا عن رفض الإيرانيين بصورة عامة اقتسام عائدات النفط مع شركائها الأجانب في مجال تطوير القطاع النفطي.

وقد ازداد في الوقت نفسه استهلاك إيران لمنتجات النفط بنسبة ٤,٩٪ خلال العقد الحالي. وساعد الدعم الحكومي على إبقاء أسعار الديزل أقل بكثير من سعر السوق، الأمر الذي أدى إلى زيادة سنوية بنسبة ١٠٪ في استهلاك إيران



تراجع أسعار النفط بفعل الأزمة المالية

ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على النفط، حيث تراجع الطلب على هذه السلعة الاستراتيجية، ومن ثم عزوف عملاء مؤسسات التمويل العالمية عن الشراء أو حتى الخروج من السوق. هذا الوضع لا بد أن ينعكس سلباً، بالتالي، على أرباح شركات النفط العملاقة، مثل «إكسون» و«بي.بي» و«شيفرون» و«توتال».

مؤشر «نيمكس» بمعدل ٢١ ألف عقد تقريباً، (وهو الأدنى منذ عامين) في الأسبوع المنتهي ٣٠ سبتمبر، طبقاً لتقرير لجنة التبادل السلعي للعمليات الآجلة. وتراجع الطلب، الذي يعتبر مؤشراً مهماً على مدى سيولة الأسواق، بنسبة ١٩٪ منذ يوليو عندما كانت أسعار النفط في أوج ارتفاعها.

تراجع أسهم شركات النفط

في العاشر من أكتوبر الجاري أعلنت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» خفض توقعاتها حول الطلب العالمي على النفط لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وهو مؤشر حقيقي على سوء الأوضاع الاقتصادية وقلّة المعروض النقدي. الخفض كان بنسبة ٢٤٠ ألف برميل يومياً (هذا العام) و ٤٤٠ ألف برميل يومياً لعام ٢٠٠٩، ويتوقع خبراء «الوكالة» تراجع الطلب على النفط إلى ٨٦,٥ مليون برميل يومياً هذا العام، و ٨٧,٢ مليون برميل يومياً العام المقبل.

وذكرت المجلة أنه من المقرر أن يجتمع مسؤولو «أوبك» في ١٨ نوفمبر لبحث إمكان خفض الإنتاج، ولكن المحللين الاقتصاديين يشككون في إمكان أن تؤدي هذه الخطوة إلى عودة الطلب إلى الارتفاع. ومن المعروف أن قرار المنظمة الشهر الماضي خفض الإنتاج بمعدل ٥٢٠ ألف برميل يومياً لم ينجح في إيقاف خسائرها.

انتهاء عصر الأرباح القياسية

يتوقع محللو «وول ستريت» تراجعاً في أرباح شركات النفط الكبرى، وتوقع فضل غيث، كبير محللي النفط بمؤسسة «أوبنهايمر» «انتهاء عصر الأرباح القياسية للسنة الرابعة على التوالي». فانخفاض سعر البرميل بمعدل ١٠ دولارات يعني تراجع الأرباح السنوية بمعدل ٦,٥ مليار دولار بالنسبة إلى «بريتيش بتروليوم»، و ٨,٤ مليار دولار إلى «إكسون موبيل»، و ٣,٣ مليار دولار إلى «شل»، و ١,٣ مليار دولار إلى «شيفرون»، و ٣ مليار دولار إلى «توتال».

يبدو أن عصر الارتفاع الجنوني في أسعار النفط والأرباح الفلكية لشركات النفط قد انتهى، ولو مؤقتاً. فمن الواضح أن الأزمة المالية التي طالت أسواق الأسهم طالت سوق النفط أيضاً، بدليل تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ ١٣ شهراً الأسبوع الماضي بسبب تزايد الغموض حول فرص الاستثمار العالمي. وذكرت مجلة «بزنيس ويك» أن أسعار الوقود تراجعت بتراجع أسعار النفط الخام، حيث انخفض سعر جالون الوقود بمعدل ٣,٥ سنت، في ليلة التاسع من أكتوبر، ليصبّ متوسط سعر الجالون على مستوى الولايات الأمريكية إلى ٣,٣٥ دولار، مقابل ٤,١١ دولار في ١٧ يوليو. ومع تدهور الأزمة المالية بدأ المستثمرون ينسلون من السوق التي كانت حافلة بالأنشطة التجارية قبل شهر قليلة، وذلك لأسباب متعددة، منها تراجع عمليات شراء النفط لدى المصارف الكبرى مثل «جولدمان ساكس» و«مورجان ستانلي» بسبب إجماع عملاتهما المستثمرين عن ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع النفط الخام. كما أن الوضع الاقتصادي القاتم ساهم في تقليل الطلب وخفض أسقف التوقعات حول إمكان ارتفاعه في المستقبل، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التدهور في الأسعار.

تراجع عدد العقود الآجلة

يقول بيتر بوتل، رئيس شركة «كاميرون هانوفر لإدارة مخاطر الطاقة» في ولاية كونيتيكت، إن عدداً كبيراً من المستثمرين بدأ في الخروج من السوق، كما أن أموال التقاعد والصناديق السيادية وغيرها لم تعد لديها رغبة في الاستثمار السلعي، الأمر الذي أدى إلى انهيار السلع (باستثناء الذهب). ومع تزايد الأزمة المالية واضطرار مؤسسات التمويل إلى إعادة هيكلة نفسها أو الخروج من السوق بدأت حركة التبادل التجاري في قطاع الطاقة في التراجع، فانخفض معدل الطلب على عقود النفط الآجلة على



«واشنطن بوست» تتوقع: الحرب العالمية المقبلة ستكون حرباً مالية

تداعيات الأزمة المالية التي ضربت الأسواق العالمية، مؤخراً، تركت انطباعاً متشائماً بأن المال ربما كان محوراً لحروب المستقبل. لذلك، يطالب محللون بتنسيق دولي يؤدي إلى إعلان خطط وإجراءات مشتركة لمنع الأسوأ.

دولة وحدوث تحولات كبرى في تدفقات رؤوس الأموال عبر الدول، وهو ما سيؤدي إلى فوضى مالية شاملة. هنا تأتي الحاجة إلى تنسيق السياسات تجنباً لاندلاع حرب مالية.

الخطوات الست التالية يمكن أن تصبّ في هذا الطريق:

أولاً: أن يصدر بيان مشترك عن المراكز المالية العالمية الكبرى (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) كحد أدنى، تعلن فيه خطأً محلية لاستعادة زمام الرقابة على البنوك (أي إعادة هيكلة ديونها) حتى تتوافر لديها السيولة الكافية لتجنب حدوث ركود عالمي. التفاصيل متروك تحديدها لكل دولة، ولكن الهدف المشترك يجب أن يبقى في استعادة ثقة الأفراد والمؤسسات بالنظام المصرفي.

ثانياً: أن تعلن الدول «مظلة ضمانات مؤقتة» للودائع والديون البنكية الحالية كافة، وهو ما يسهم في تعزيز إجراءات استعادة الثقة.

ثالثاً: يتعيّن على السلطات النقدية في تلك الدول خفض معدلات الفائدة بدرجة كبيرة. وقد أعلنت أوروبا وكندا والولايات المتحدة مؤخراً عن اتفاقها على خفض الفائدة بمعدل ٥,٠٪، وهي خطوة جيدة ولكنها تظل مجرد بداية.

رابعاً: لا بد أن تعلن السلطات النقدية عن استمرار التزامها بضخ السيولة اللازمة في جسد النظام المالي طالما ظلت الأسواق المالية وعملية الإقراض بين البنوك ضعيفة. هذا الالتزام يجب ألا يقلّ عن عام كامل.

خامساً: أن تلتزم الدول الصناعية كافة والأسواق الناشئة بتوسيع حقبة أنشطتها المالية (بمعدل لا يقلّ عن ١٪ من إجمالي الناتج المحلي) والالتزام بضوابط المناخ السياسي تجنباً لحدوث انخفاض حادّ في الطلب العالمي.

سادساً: على الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا -وهي الدول الأكثر تضرراً- طرح برامج لإغاثة أصحاب المنازل، إما لتجنب الأزمة أو لمنع أسعار العقارات من التدهور.

يبدو التشاؤم حول تداعيات الأزمة المالية الحالية سيد الموقف. فالولايات المتحدة وجدت نفسها مضطّرة إلى التدخل، لأول مرة، لإنقاذ «وول ستريت»، واضطرت الحكومات الأوروبية إلى ضخّ سيولة ضخمة لإنقاذ مصارفها التجارية، فيما وجدت حكومة أيسلندا نفسها أمام أزمة مالية طاحنة تطل كل مصارفها الكبرى. هذه التداعيات تشير، ليس إلى أن صورة الركود أكثر قتامة بدرجة أكبر مما نتصور فحسب، بل إلى أن الحاجة أصبحت ماسّة وعاجلة بالفعل إلى تكاتف وتنسيق دوليين لمنع الأزمة من التدهور تجنباً للاحتمال الأسوأ: نشوب حرب مالية شاملة.

وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن الموقف في أيسلندا ربما كان أسوأ بكثير مما يعتقد المحللون، حيث أصول البنوك أكبر من إجمالي الناتج المحلي بعشر مرات، وهو ما جعل الحكومة عاجزة عن التدخل بخطة إنقاذ. ولكن القلق الأكبر يتمثّل في رفض الحكومات الأوروبية مساعدة الحكومة الأيسلندية، وهو ما جعل رئيس وزرائها، جير هارد، يحذر في الأسبوع الماضي من أن شعار «كلّ يدبّر أموره بنفسه» أصبح التوصيف الأمثل للوضع الراهن. وهذا وضع طبيعي في ظل الفوضى الحالية. فتعهد أيسلندا بضمان الودائع المحلية دون الأجنبية ربما كان مجرد خطوة أولى، ولكن الأزمة يمكن أن تتفاقم بعد قرار رئيس وزراء بريطانيا، جوردون براون، مقاضاة أيسلندا بسبب هذه القضية.

هذا النوع من الحروب المالية عادة ما يكون مكلفاً وموجعاً في آن واحد، ويمكن أن يؤدي إلى عقود طويلة من تراجع تدفق رأس المال العالمي، ومن ثم إلى تداعيات وخيمة على السياسة والسلام الدوليين. وما لم تتدخل الدول الصناعية الكبرى وتنسّق الجهود فيما بينها فهناك خطر أكيد بأن الكل سيعاني وأن المعاناة ستكون أشد وأقسى. الخطورة الآن تتمثّل في تزايد عدد البنوك والمؤسسات المنهارة داخل كل



إذا استخدمت كل الأدوات الموجودة في ترسانتها المالية خبيران اقتصاديان: «الخزانة» الأمريكية قادرة على تخفيف حدة الركود الحالي

تهدف خطة وزارة الخزانة الأمريكية للإنقاذ إلى دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تعزيز رؤوس أموال بعض المؤسسات المالية. وتدرس وزارة الخزانة وسائل عدة لتنفيذ خطتها، إلا أن خبراء اقتصاديين يرون أن ثمة جوانب مهمة يجب أن تأخذها الوزارة في الاعتبار عند الشروع في هذا التطبيق لضمان تحقيق أكبر قدر من النجاح.

لاستعادة الثقة بسوق التعاملات فيما بين البنوك. ويعتقد الخبيران الاقتصاديان، أن وزارة الخزانة الأمريكية تستطيع تنفيذ خطة دعم الاستقرار الاقتصادي في حدود المبلغ المحدد (٧٠٠ مليار دولار)، من خلال الإعلان عن حجم الأصول المشتراة، وذلك بهدف تحفيز عملية تسعير السندات والاتجار فيها بوساطة القطاع الخاص، وهي خطوة يرى بيلي وليتان، أن من شأنها المحافظة على موارد وزارة الخزانة التي من المحتمل أن تستخدم في شراء الأصول، ومن ثم توفير الأموال اللازمة للدعم المباشر للبنوك الضعيفة.

وتكمن أهمية تزويد المؤسسات المالية برأس المال، في أن هذه المؤسسات تحقق بعض أرباحها من خلال الحصول على أموال بشروط تفضيلية، أي بأسعار فائدة مخفضة، ثم إقراض هذه الأموال إلى جهات أخرى بأسعار فائدة أعلى، أو من خلال شراء أصول تدرّ عائدات أعلى. وعليه، فإن إيجاد مؤسسة مالية قادرة على استيعاب طلبات السحب من المودعين يستلزم بالضرورة توافر رأسمال كافٍ. أشار بيلي وليتان، في معرض مقترحاتهما إلى عدم وجود أي ضمانات حتى الآن لنجاح خطة وزارة الخزانة الأمريكية، لدعم الاستقرار الاقتصادي في إنقاذ النظام المصرفي، لكنهما في الوقت نفسه أكدوا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الخطة لن تقدم المساعدة المطلوبة للبنوك والمؤسسات المالية المعنية. وعزا محللون ماليون السبب في عدم ثقة البنوك حتى الآن بـ «خطة الإنقاذ» المعلنة إلى عدم صدور الدليل الذي يحتوي على الإرشادات والشروط الخاصة بشراء الأصول. لذا، يرى هؤلاء أن الثقة المفقودة الآن في أوساط النظام المصرفي الأمريكي، ربما تعود بمجرد الإعلان عن هذه الشروط والإرشادات.

في دراسة نشرتها مؤسسة «بروكنجز» تقدم الخبيران الاقتصاديان مارتين نيل بيلي، وروبرت ليتان، بمجموعة مقترحات أكدوا ضرورة أخذها في الاعتبار، عند شروع وزارة الخزانة الأمريكية في تطبيق خطتها لدعم استقرار الوضع الاقتصادي، التي أجازها الكونجرس نهاية الأسبوع قبل الماضي. ويرى بيلي وليتان، أن وزارة الخزانة لا ينبغي أن تستحوذ على المزيد من المؤسسات، كما يعتقدان ضرورة أن تعلن الوزارة أنها ستتخلى فيما بعد أو تباع مرة أخرى للبنوك أي أسهم حصلت عليها، خلال الخطة بمجرد عودة الاستقرار للنظام المصرفي الأمريكي، وعودة البنوك المعنية لوضع مالي مستقر. ويرى كل من بيلي وليتان أنه من الأجدى تحديد قيد زمني لذلك، ويعتقدان في هذا السياق أن فترة ثلاث سنوات، ربما تكون كافية لعودة الاستقرار المالي إلى هذه المؤسسات، إذا سارت الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة في اتجاه الاستقرار. من ضمن المقترحات الأخرى التي تقدم بها الخبيران الاقتصاديان، التزام وزارة الخزانة جانب الحذر عند شراء ممتلكات وأصول البنوك التي تعاني صعوبات مالية، كضمان لمواجهة احتمال محاولة البنوك إلقاء عبء صعوباتها على كاهل دافعي الضرائب. كما أوصيا أيضاً بأن تستشير وزارة الخزانة «الهيئة الفيدرالية لتأمين الودائع»، لمعرفة مدى أهلية واستحقاق أي بنك للحصول على الدعم اللازم طبقاً للأصول التي يكلها.

ويرى بيلي وليتان، أن خطة دعم الاستقرار الاقتصادي إذا كانت تهدف في الأساس إلى تعزيز ثقة البنوك ببعضها بعضاً، فإن تمكين وزارة الخزانة من تعزيز الوضع المالي لهذه البنوك بصورة مباشرة، ربما يكون الوسيلة الأكثر فعالية



خبراء: الأزمة المالية العالمية أعادت رسم الحدود بين الأسواق والحكومات

تشهد الفترة الراهنة عملية إعادة ترسيم الحدود بين الحكومات والأسواق. ترى هل تنتهي هذه العملية بترسيم الحدود في مواقعها الصحيحة؟ وإلى أي حد يجب أن يكون تغيير التوازن بين الحكومات والأسواق؟

حظيرة القيود الحكومية، فضلاً عن أن القواعد واللوائح ذات الصلة برأس المال ستشهد إعادة نظر بهدف تقليل التأثير وتحسين مستوى المرونة والتحمل في النظام المتبع.

*** ثانياً:** التوازن بين الدولة والسوق سيشهد تغييراً في مجالات أخرى بخلاف تلك المتعلقة بالنشاط في المجالات المالية. فقد شهدت دول كثيرة على مدى العامين الماضيين ارتفاعاً في أسعار السلع ألقى السياسة بمسؤوليته على المضاربات المالية. ارتفاع الأسعار أواخر العام الماضي ومطلع العام الجاري تسبب في اندلاع أعمال شغب في نحو ٣٠ بلداً، وجاءت ردود فعل الحكومات في عدد من البلدان الصاعدة اقتصادياً في شكل إجراءات وضوابط مثل توسيع دائرة صلاحيات السلطات الحكومية في بعض المجالات، وزيادة الدعم الحكومي وتثبيت الأسعار وحظر استيراد بعض السلع الأساسية وفرض قيود على التعاملات في السندات الآجلة، مثلما حدث في الهند. وكانت المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي، خاصة في الهند والصين، من الأسباب الرئيسية وراء انهيار «جولة الدوحة».

*** ثالثاً:** بدأت الولايات المتحدة تفقد سيطرتها الاقتصادية ونفوذها الفكري. ومثلما تسهم الاقتصادات الصاعدة الآن في صياغة اتجاه التجارة الكونية ستلعب مستقبلاً دوراً متزايداً في صياغة مجالات النشاط المالي.

ويخلص التحليل إلى أن لا جدال حول حقيقة أن الأزمة المالية العالمية الراهنة أدت إلى بروز الحاجة إلى إعادة التوازن، خاصة في مجال الضوابط المالية والعلاقة بين الحكومة والسوق، إلا أنه من الخطأ، حسبما جاء في التحليل، أن تُلقى مسؤولية الأزمة المالية الراهنة على أوجه النشاط المالي الحديث و«أصولية السوق الحرة» وحدهما، ذلك أن الحكومات أيضاً تتحمل جزءاً من المسؤولية.

أقدمت الحكومة الأمريكية خلال الشهر الماضي على عمليات تدخل في الأسواق المالية لم يسبق لها مثيل منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي. ويمكن القول إن مجال النشاطات المالية والتجارية في الولايات المتحدة وخارجها قد شهد خلال الأسابيع الأخيرة تغييرات جذرية. أغلبية العالم الثري يشهد الآن ركوداً اقتصادياً يعود سببه من ناحية إلى القيود الائتمانية، ومن ناحية أخرى إلى الزيادة في أسعار النفط أوائل هذا العام. وتراجعت أيضاً معدلات الإنتاج في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان. وطبقاً لمعاري فقدان الوظائف وضعف القوة الشرائية، يمكن القول إن الاقتصاد الأمريكي يمر الآن بحالة انكماش.

أثر الأزمة المالية العالمية المتمثل في عملية إعادة ترسيم الحدود، حالياً، بين الحكومات والأسواق تناولته مجلة «الإيكونوميست» في تحليل سلط الضوء على الدروس التي يمكن الخروج بها من الأزمة في مجملها وطرح أيضاً تساؤلات حول الحدود المقبولة لتغيير التوازن بين الحكومات والأسواق. وأشار التحليل إلى أن التنبؤ بعواقب الأزمة الراهنة سابق لأوانه لأن الأزمة نفسها لم تنته بعد. إلا أن الأمر الواضح، حسبما جاء في التحليل، هو أن العولمة كتوجه ستشهد تغييراً حتمياً بفعل الأزمة الراهنة وتداعياتها.

فخلال العقدين السابقين تزامن دمج الاقتصاد العالمي مع الصعود الفكري لمفهوم رأسمالية السوق الحرة بقيادة الولايات المتحدة، وفي إطار هذا التوجه أدى تحرير التجارة وانسياب رأس المال من جهة ورفع القيود الحكومية عن القطاعين الصناعي والمالي من الجهة الأخرى إلى انطلاق العولمة. يضاف إلى ما سبق أن الاندماج الكوني في أغلبية ظلّ يتعلّق بانتصار وغلبة الأسواق على الحكومات، إلا أن ذلك التوجه انعكس الآن تماماً في ثلاثة جوانب مهمة:

*** أولاً:** المجال المالي في العالم الغربي سيعود من جديد إلى



«نيويورك تايمز»: أبوظبي تشهد نقلة ثقافية هائلة ● محللون يطالبون بوش بتهيئة الطريق للإدارة المقبلة

تحت عنوان «التسليم الحاسم لبوش» قال ديفيد إجناتيوس في مقال في «واشنطن بوست» «لدى إدارة بوش فرصة لإقامة بعض الجسور في السياسة الخارجية من شأنها أن تساعد الإدارة القادمة أياً من سيكون الرئيس المنتخب، إنه هدف ليس ملزماً للرئيس القادم، ولكنه يساعد على الحفاظ على الخيارات ومنع التدهور في موقف الولايات المتحدة خلال تلك المرحلة الفاصلة». وتابع بقوله «إحدى فرص بناء الجسور تتضمن سوريا التي دائماً ما أربكت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث طلب الرئيس السوري بشار الأسد من الولايات المتحدة الانضمام إلى فرنسا وتركيا كراعية لمفاوضات السلام مع إسرائيل، يريد السوريون الحصول على دعم الولايات المتحدة لمبادرة تقرها إسرائيل وسوريا وأوروبا». وقال «يجب على الإدارة الأمريكية أن تتخذ الخطوة المقبلة وتختبر الوعد السوري بعقد لقاء مباشر مع إسرائيل إذا دعمت الولايات المتحدة المباحثات، وفي تلك الأثناء يجب على واشنطن ودمشق أن يعيدا فتح القناة التي أقامها بعد هجمات ١١ سبتمبر لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول التهديد المشترك لهما من الجماعات الإسلامية المتطرفة». وتابع بقوله «يمثل العراق أكثر العمليات الانتقالية حساسية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، حيث تصطدم دعوة باراك أوباما بوضع جدول زمني للانسحاب مع رغبة جورج بوش وجون ماكين في وجود نهج من دون نهاية ومشروط لتلك العملية، ولكن حتى في تلك المنطقة فإن هناك جهوداً واعدة لتسهيل عملية التسليم، حيث قاربت المفاوضات بين الأمريكيين والحكومة العراقية حول اتفاق الإطار الأمني على الانتهاء». وانتقل الكاتب إلى الحديث عن إيران بقوله «تمثل إيران أكبر تحدٍّ محتمل للسياسة الخارجية بالنسبة إلى الرئيس القادم، تخطط إدارة بوش لاتخاذ خطوة مساعدة في نوفمبر المقبل بافتتاح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، هذا سيؤدي إلى إذابة الجليد ويسهل مهمة الرئيس القادم في بدء الحوار المطلوب مع إيران».

أبرزت صحيفة «نيويورك تايمز»، أمس، مراسم تدشين المنطقة الإعلامية الجديدة في أبوظبي، التي يطلق عليها «توفور ٥٤»، وقالت إن أبوظبي تشهد طفرة ثقافية هائلة مقارنة بما كان عليه الحال منذ عشرين عاماً، فالآن، كما تقول الصحيفة، وفي ظل دعم العائدات النفطية فإن أبوظبي تحوّلت سريعاً إلى مركز ثقافي دولي وتجذب شركات الإعلام الأمريكية. وأضافت في تقرير «Tim Arango» بقولها «أعلنت سلسلة من الشركات الإعلامية يوم الأحد الماضي أنها ستقيم مقاراً لها في المنطقة الإعلامية بأبوظبي، هذه الشركات هي (CNN)، و(Harper Collins)، و(Random House)، وهيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وصحيفة «فايننشال تايمز»، ومؤسسة (the Thomson Reuters Foundation). ومضت تقول «انضم مسؤولون من تلك الشركات إلى المسؤولين المحليين في أبوظبي لإعلان أنها ستتخذ مقاراً لها في المنطقة الإعلامية بـ «أبوظبي»، التي تبنيها الحكومة لشركات الإعلام الأجنبية، الهدف من هذه المنطقة أن تكون حاضنة تمزج شركات الإعلام الغربية بالمليارات من أموال الشرق الأوسط النفطية». وتابعت بقولها «ستقدم المدينة برامج تدريبية للصحفيين ومنتجي الأفلام في المنطقة، ولكن الأهم من ذلك أنها ستكون قاعدة للشركات الغربية لممارسة الأعمال التجارية في المنطقة، وفي الوقت نفسه تساعد حكومة أبوظبي على الوصول إلى هدفها لتصبح مركزاً ثقافياً وإعلامياً للشرق الأوسط». وأشارت إلى المشروعات الثقافية التي اجتذبتها أبوظبي، مثل متحف اللوفر، ومتحف جونجهام، إضافة إلى إصدارها صحيفة «The National» باللغة الإنجليزية في أبوظبي، وقالت «كل هذا يشير التساؤلات حول ما إذا كانت تلك الحكومة ستمارس الرقابة على وسائل الإعلام، وهي الفكرة التي تتناقض مع تقاليد الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، يقول Michael Young، عميد أكاديمية the New York Film Academy، التي افتتحت مقراً لها في أبوظبي في فبراير الماضي: لم أر أي نوع من أنواع القيود».



ثقل أليب

مصادر: مفاوضات سعودية-إسرائيلية-فلسطينية

نشرت «إسرائيل اليوم» في خبر رئيسي، نقلاً عن «صنادي تايمز» البريطانية، أن «محادثات سرية، يشارك فيها عضو كبير في العائلة المالكة السعودية، ستعقد في أكسفورد هذا الأسبوع، في محاولة لإعادة بدء المسيرة السلمية في الشرق الأوسط». وقالت الصحيفة إن (هدف اللقاء، الذي سيكون بإشراف وزارة الخارجية البريطانية، هو تجديد الثقة بين الأطراف بعيداً عن عيون الجمهور. وإن المحادثات، التي ينظمها «معهد أكسفورد للبحوث»، ستضمّ رئيس المخابرات السعودي السابق، الأمير تركي الفيصل، والمسؤول الكبير في السلطة الفلسطينية، نبيل شعث. ومن الجانب الإسرائيلي سيشارك د. الون ليثال، المسؤول الكبير في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي، وماتي شتاينبرج، مستشار إسرائيلي). وأضافت تقول إن (حلقة البحث التي ستستمر ثلاثة أيام، تحت عنوان «مبادرة السلام العربية»، ستحاول إعادة إحياء المبادرة التي تعتبر في نظر الكثيرين ذات الاحتمالات الأعلى لحلّ مواجهة في الشرق الأوسط). وذكرت بأن «المبادرة السعودية التي عرضت في عام ٢٠٠٢ تقترح على إسرائيل إقامة علاقات سلمية مع ٢٢ دولة عربية مقابل انسحاب إلى حدود ٦٧ في المناطق وفي الجولان. وأن الاقتراح حظي بإقرار القمة العربية في دمشق في وقت مبكر من هذا العام». وخلصت بقولها إنه «برغم أن عناصر عديدة في الاقتراح قد لا تكون مقبولة من إسرائيل فإن رئيس الدولة، شيمون بيريز، لم يستبعد المفاوضات على المبادرة. وقد قال بيريز في الشهر الماضي: «أدعو كل الزعماء العرب إلى الوصول إلى إسرائيل وعرض خطتهم». إلى ذلك، أوردت «إسرائيل اليوم» في تقرير بقلم شلومو تسزنا أن «الولايات المتحدة ستنتقل قريباً مساعدات عسكرية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار إلى لبنان، في خطوة تقول إنها ترمي إلى تعزيز النظام اللبناني. ولكن الاحتمال هو أن يوجّه هذا السلاح ضد إسرائيل في المستقبل القريب». وتحدّثت الصحيفة عن «مساعدات بمبلغ ٦٠ مليون دولار أخرى، مخصّصة لشراء مروحيات وذخيرة أمريكيتين، طرحت على الكونغرس للمصادقة».

لندن

أوين: يجب تحذير إسرائيل من عواقب ضرب إيران

كتب ديفيد أوين، وزير الخارجية البريطاني السابق في «صنادي تايمز» يقول إن بعض كبار صانعي القرار في إسرائيل يخشون من أن بلادهم قد لا تحصل على تأييد أمريكي لهجوم تشنّه على إيران إذا لم تهاجمها خلال الأشهر القليلة الباقية من فترة رئاسة بوش. وأضاف أنه لم يشعر بالقلق تجاه نزاع عالمي خلال الـ ٤٠ عاماً الماضية أكثر من القلق الذي يشعر به تجاه هذا النزاع الذي ستكون له آثار اقتصادية على العالم كله نتيجة للردّ الإيراني المتوقع على هجوم إسرائيلي. ومضى أوين، الذي شغل منصب وزير خارجية بريطانيا في الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٧٩ قائلاً إذا هاجمت إسرائيل إيران سيكون أحد ردود طهران إغلاق «مضيق هرمز»، ويكفي إغراق ناقلة نفط واحدة في المضيق لتتوقّف الملاحة فيه شهوراً، وسوف ترفض شركات التأمين تغطية الناقلات، وسيرفض أصحاب الناقلات مرورها في المضيق حتى لو قام سلاح البحرية الأمريكية بتطهيره من الألغام. وقال الكاتب إن «الحرس الثوري الإيراني» ملتزم بمحاربة إسرائيل، ومستعدّ لأن يناوئ العالم كلّ من أجل ذلك، ولديه معدات جيدة، وسوف يكون بمنزلة جيش من الانتحاريين. وأضاف إذا هوجمت إيران فستحصل على أسلحة من روسيا والصين. ومضى الكاتب يقول إن مما يجدر بالغرب والحال هكذا أن يتذكر درس الهجوم الذي شنته جورجيا على «أوسيتيا الجنوبية». وقال الكاتب إن من المحتمل أن ترتفع أصوات في الولايات المتحدة وأوروبا تحذّر إسرائيل من القيام بعمل عسكري منفرد ضد إيران. وأضاف أن أفضل ما يمكن أن يفعله بوش لتاريخه أن يتخذ إجراء دبلوماسياً قوياً لمنع نشوب حرب مع إيران. ومضى الكاتب إلى القول: يجب أن يحذّر الرئيس الأمريكي إسرائيل على الملأ من أن الولايات المتحدة ستستعمل قوتها الجوية لمنع الدولة اليهودية من قصف إيران، وأن يعلن في الوقت نفسه أنه سيوفد كوندوليزا رايس إلى طهران لبدء مفاوضات من أجل حلّ وسط كبير يتمّ بموجبه رفع جميع العقوبات عن طهران في مقابل أن تتخلّى إيران عن خطط صناعة الأسلحة النووية.



زوليك: يجب بناء نظام مالي أفضل للمستقبل

اعتبر رئيس «البنك الدولي»، روبرت زوليك، أن الأزمة المالية التي تجتاح العالم تشير إلى ضرورة القيام بعمل منسق، من أجل بناء نظام أفضل للمستقبل. وقال زوليك في مؤتمر صحفي خلال الجمعيتين العامتين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إن «التطورات التي حدثت في سبتمبر وأكتوبر تحتم علينا تطوير التعددية والأسواق للاقتصاد العالمي الجديد. الرأي العام لا ينتظر أقل من ذلك». وأضاف «نحن في حاجة إلى عمل منسق حالياً، ليس فقط من أجل مواجهة هذه الأزمة ولكن من أجل وضع هيكلية جديدة ومعايير جديدة ومراقبة جديدة للتأكد من أن هذه الأزمة لن تتكرر».



الدول الناشئة: «البنك الدولي» يدرس إنشاء صندوق لإعادة تمويل المصارف

أعلن «البنك الدولي»، أنه ينوي إنشاء صندوق للمساعدة على إعادة تمويل المصارف في الدول الناشئة، التي قد تتأثر بالأزمة المالية. وجاء في البيان الختامي لاجتماع لجنة التنمية في «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» «طلبنا من الأمن المالي الدولي بحث جميع الخيارات من أجل المساعدة على إعادة تمويل المصارف في الدول الناشئة التي تكون ضحية أزمة السيولة العالمية، بما في ذلك إمكان إنشاء صندوق». يشار إلى أن «الهيئة المالية الدولية» هي المؤسسة التابعة لمجموعة البنك الدولي المكلفة القيام بعمليات مع القطاع الخاص. وقال رئيس البنك الدولي، روبرت زوليك، إنه يتحتم على الحكومات والرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا القلقين حالياً مما يجري عندهم «عدم الرجوع عن تعهداتهم بزيادة المساعدة للتنمية من أجل تحقيق أهداف الألفية».



العراق يعقد معرضاً دولياً للاستثمار الشهر المقبل

أعلنت وزارة التجارة العراقية العراقية أنها تعتزم عقد معرض دولي للاستثمار وإعادة الإعمار في بغداد الشهر المقبل. وجاء في بيان للوزارة: إن أكثر من ١٠٥ شركات عربية وأجنبية ستشارك في المعرض، الذي سيستمر خمسة أيام اعتباراً من العاشر من نوفمبر المقبل. وأشار البيان إلى أن من بين الشركات الأجنبية ستكون هناك شركات من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والسويد وسويسرا وكوريا الجنوبية وتركيا. كما ستشارك شركات عربية من السعودية ومصر ودولة الإمارات والأردن وسوريا ولبنان.



«أوبك» ستقرر في نوفمبر خفض إنتاجها

توقع ممثل إيران في منظمة الدول المصدرة للنفط، محمد علي خطيبي، الأحد الماضي، أن تقرر «أوبك» في ١٨ نوفمبر في فيينا خفض إنتاجها على ضوء التراجع الحالي في أسعار النفط. ونقل التلفزيون الرسمي الإيراني على موقعه الإلكتروني عن خطيبي قوله إن «أوبك» ستسعى على الأرجح إلى خفض إنتاجها خلال اجتماعها في نوفمبر، بحيث تحقق توازناً بين العرض والطلب». وقال «لا أحد يتوقع زيادة الإنتاج خلال الاجتماع المقبل. من الواضح أن الكل يفكر في خفض الإنتاج وفي أن هناك حاجة إلى إدارة وضع السوق». وإيران ثاني منتج ومصدر للنفط في «أوبك» بعد السعودية. وبرر خطيبي، عقد هذا الاجتماع الاستثنائي بـ «انخفاض الأسعار» في حين كان من المقرر عقد اجتماع «أوبك» المقبل في ١٧ ديسمبر في وهران بالجزائر.

ماكين يدرس خطة اقتصادية جديدة

قال أحد أقرب أنصار جون ماكين، المرشح الجمهوري للرئاسة في الولايات المتحدة يوم الأحد، إن ماكين يفكر في طرح خطة اقتصادية جديدة شاملة للتصدي للأزمة المالية في الولايات المتحدة. وقال ليندسي جراهام السيناتور الجمهوري عن ساوث كارولينا «أعتقد أن من المنطقي أنه أن الأوان لخفض معدلات الضرائب على المستثمرين، وضرائب أرباح رأس المال وضرائب أرباح الأسهم، لكي نضمن أننا قادرون على تحريك الاقتصاد». واستعد ماكين (٧٢ عاماً) الذي كان موجوداً بمنطقة واشنطن، بعيداً عن مسار الحملة الانتخابية يوم الأحد، لمناظرته يوم الأربعاء، ضد منافسه الديمقراطي باراك أوباما. وستكون المناظرة التي تقام بجامعة «هوفسترا» في همبستيد بنيويورك، هي آخر ثلاث مواجهات بين المرشحين قبل الانتخابات، التي تجرى في الرابع من نوفمبر، وستعطي ماكين، فرصة أخرى لتعويض تراجعته في استطلاعات الرأي مؤخراً. وأظهر استطلاع لـ «رويترز» و«سي-سبان»، و«مؤسسة زغبي» نشر يوم الأحد، أن أوباما (٤٧ عاماً) يتقدم على ماكين بست نقاط. وتظهر استطلاعات أخرى أيضاً تقدم السيناتور الديمقراطي عن إيلينوي، وتعطيه بعض الاستطلاعات تقدماً يزيد على تسع نقاط. ويرجع الفضل في معظم التحسن بالنسبة إلى أوباما، لاعتقاد العامة أنه أفضل كثيراً من ماكين في إدارة الاقتصاد. وانتقد أوباما ماكين، واصفاً إياه بأنه غريب الأطوار في اقتراحاته الاقتصادية.

محطات بارزة في السباق الرئاسي الأمريكي

ماكين يحاول استمالة أصوات اليهود

تكرس المنظمات المؤيدة للمرشح الجمهوري، السيناتور جون ماكين موارد هائلة لمحاولة استمالة الناخبين اليهود الذين يصوت أغلبهم تقليدياً للحزب الديمقراطي. وتشير استطلاعات الرأي أن المرشح الديمقراطي، السيناتور باراك أوباما يتمتع بتأييد ٦٠ إلى ٦٥٪ من الناخبين اليهود في الولايات المتحدة، وهي نسبة ما زالت عالية، على الرغم من الهجمات السياسية ضد أوباما التي تربطه بالمنظمات المعادية لإسرائيل والشائعات التي انتشرت عبر البريد الإلكتروني التي تشكك في ديانتهم. وقد صوت الناخبون اليهود في انتخابات عام ٢٠٠٠ للديمقراطي آل جور بنسبة ٨٠٪، وصوتوا للسيناتور جون كيري عام ٢٠٠٤ بنسبة ٧٥٪. وبدأ الائتلاف اليهودي الجمهوري ينشر إعلانات في الصحف اليهودية تصف موقف أوباما من إيران بأنه «ساذج وخطر»، ويستخدم الإعلان صوراً لآية الله الخميني والرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد ومنتظاهرين يحرقون العلم الإسرائيلي. ويقول الإعلان: «هل أنت قلق من باراك أوباما؟ ينبغي عليك أن تكون كذلك، فقد بين التاريخ أن السياسية الخارجية الساذجة والضعيفة كانت لها نتائج مأساوية بالنسبة إلى الشعب اليهودي». وأورد الإعلان تحت هذا النص صورة لأوباما أمام جمهور كبير، محددًا مكان الصورة «باراك أوباما يتحدث في ألمانيا ٢٤ يوليو ٢٠٠٨». وقد وصفت ديبى واسرمان شولتز، وهي عضوة الكونجرس عن ولاية فلوريدا وديمقراطية يهودية، الإعلان بأنه «مقزز» وقالت إن الجمهوريين يحاولون أن يربطوا أوباما بالحرقة اليهودية وبالحزب النازي، مضيفاً: «إنها محاولة واضحة لزرع بذور الشك، غير أن الناخبين في المجتمع اليهودي أذكي بكثير من ذلك».

محللون: العنصرية قد تكلف أوباما الانتخابات الرئاسية .. !!

يشير تقرير أشعل فتيل النقاش الوطني بأن تحيز البيض وعنصريتهم تجاه المرشح الديمقراطي الرئاسي الأسود، باراك أوباما، قد يكون عاملاً فاعلاً إذا ما فشل في الوصول إلى البيت الأبيض ليكون أول رئيس أسود للولايات المتحدة. وتستننتج دراسة أجرتها وكالة «أسوشيتد برس» مع موقع ياهو (AP-Yahoo) أن العنصرية العرقية الديمقراطية للبيض قد تتسبب في أن ٢٠,٥٪ من الناخبين قد يتحولون عن أوباما بسبب لون بشرته وعرقه» وهو تقريباً الهامش نفسه في انتصار الرئيس بوش على جون كيري في انتخابات عام ٢٠٠٤. ووجدت دراسة (AP-Yahoo) بأن ثلث الديمقراطيين البيض قد أشاروا إلى وصف سلبي لدى وصف السود، وقال ٥٨٪ فقط بأنهم يزمعون دعم أوباما. في حين أن أنصار هيلاري كلينتون من الديمقراطيين البيض كانوا تقريباً ضعف أنصار أوباما في المرحلة الأولى قد أعطوا وصفاً سلبياً لدى وصفهم السود، وهي نتيجة متوافقة مع توجهات الاستفتاءات المبكرة. إن مجرد ٥٩٪ من أنصار كلينتون من البيض الديمقراطيين يريدون أوباما أن يصبح رئيساً.

خلال السباق الرئاسي في عام ٢٠٠٨، كان منظمو الاستفتاءات يحاولون جاهدين الوصول إلى معايير دقيقة لدرجة التحيز بين البيض وكيف قد يؤثر ذلك في النتيجة النهائية لهذه الانتخابات. نتائج الاستفتاءات الديمقراطية الأولية تقول إن العنصرية العرقية كانت عاملاً في التصويت لنسبة خمس أعضاء الحزب من البيض. المحللون يفترضون منذ مدة طويلة بأن العنصرية العرقية لم تكن لتظهر في التقارير، حيث إن البعض ممن يكون العرق عاملاً في تصويتهم لن يكونوا مستعدين للإقرار بالتحيز.

وتشير هذه الدراسة جديلاً واسعاً. فقد أفادت (AP) بأن فريقها من منظمي الاستفتاءات انطلقوا لتحديد السبب الكامن وراء كون أوباما غير قادر على تجاوز نسبة الـ ٥٠٪ أو حتى الوصول إليها في الوقت الذي يفضل فيه الطرف السياسي والاقتصادي الحزب الديمقراطي. ولكن الدراسة والتقارير تجاهلا نقاط ضعف أخرى تؤخذ بعين الاعتبار بشكل واسع من قبل المحللين يمكن أن تؤدي إلى خسارة أوباما، من بينها عدم خبرته، وسجله الليبرالي بشكل عام وحقيقة أنه لم ينتخب ديمقراطي شمالي رئيساً منذ عام ١٩٦٠. لم تختبر الدراسة أيضاً فيما إذا كان مرشحاً أسود آخر، ربما مع آراء مختلفة وسيرة ذاتية مختلفة، قد نجح بشكل أفضل بين البيض. قد يلاحظ محللون ناقدون آخرون أن الدراسة لم تبحث تاريخ التصويت لأولئك الذين تمت مقابلتهم، حيث إن بعض الديمقراطيين قد دعموا الجمهوريين منذ عهد رونالد ريجان إلى جورج دبليو بوش.

